مقدمة عن المالية العامة

- مفهوم المالية العامة

يعد علم المالية العامة ذات اهمية كبيرة وتعني دراسة مشاكل المتعلقة بالحاجات العامة وتخصيص المال اللازم لإشباعها.

- تعريف عام المالية العامة: علم يدرس طرق الحصول على الايرادات العامة لمواجهة الحاجات العامة وتوزيع مهامها على الافراد.

- عناصر المالية العامة:

١- نفقات عامة ٢- ايرادات عامة ٣- موازنة عامة

ان الحاجات العامة يتحدد حسب المجتمع ومستوى تقدمه الاقتصادي والاجتماعي لذلك اغلب كتاب المالية العامة يتحدثون عن اختلاف المفهوم التقليدي و المفهوم الحديث لمالية العامة .

وقد مر علم المالية العامة بمرحلتي تطور هما:

(١) المرحلة التقليدية (الكلاسيكية) / تدور المرحلة التقليدية و التي كان ادم سميث مؤسسها ،حول اراء ادم سميث. ومن اهم اراء ادم سميث هما :

(١) مبدأ الدولة الحارسة The lowest central doctrine of the state : هذا المبدأ في الفكر الكلاسيكي يتضمن حيادية (عدم تدخل) الدولة في الحياة الاقتصادية (يعني حرية الاقتصادية المطلقة).

(٢) مبدأ اليد الخفية invisible hand : هذا المبدأ في الفكر الكلاسيكي يتضمن تحقيق التوازن الاقتصادي فقط بين العرض والطلب تلقائيا وفق الية السوق بتقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض .

. التعريف الأول للمالية العامة - وفق الفكر الكلاسيكي (التقليدي) :

هو علم يبحث في مشاكل الحصول على الايرادات العامة المتحققة من الموارد الاقتصادية والمالية لغرض تغطية النفقات العامة و اشباع الحاجات العامة

. خصائص التعريف : التعريف يركز على (ان الايرادات المتحققة من الموارد تغطي النفقات العامة)

- المميزات و الاسس التي قامت عليها المالية التقليدية

(١) تحديد النفقات العامة من وظائف الدولة و بأضيق الحدود

(٢) يجري تغطية النفقات العامة بالإيرادات العامة المتحققة من الضرائب حصراً وعدم اللجوء الى قروض وغيرها.

(٣) الدخل هو مصدر الادخار والادخار هو مصدر تراكم رأس المال (S=I ، الاستثمار = الادخار)

$$Y = C + \$$$

(٤) يتحقق التوازن الاقتصادي عندما يكون العرض يساوي الطلب من خلال (الانتاج بدون فائض)

(٥) تفرض الضريبة على السلع الاستهلاكية وتعفي السلع الاستثمارية لزيادة الايرادات وكبح التضخم وكذلك تتميز المالية التقليدية بالاتي:

(٦) صغر النفقات العامة والايرادات العامة

(٧) الالتزام بمبدأ توازن الموازنة

(٨)حيادية التقليديين او دور المالية العامة المحايدة : استخدام الايرادات العامة في النفقات العامة دون ان تسعى الدولة الى تحقيق اهداف اقتصادية او اجتماعية

- مع حدوث أزمة الكساد العالمي الكبير Big Depression في الفترة ١٩٢٩- ١٩٣٦ وما تلا ذلك من حدوث بطالة وتضخم - اذ وصلت معدلات البطالة الى ٧٨% في بعض الدول الاوربية - مما توجب معالجة الافكار الكلاسيكية لعجزها عن ايجاد مخارج لهذه الأزمة ظهر في عام ١٩٣٦ الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز الذي اصدر كتابه المشهور (النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود) واصبح الهدف المعلن من المالية العامة (النفقات العامة والايرادات العامة) هو تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي معا .

(٢) المرحلة الحديثة (الكينزية) / تدخل الدولة ومؤسسها جون كينيز

. تعريف المالية العامة وفق الفكر الحديث (الكينزي) :

هو علم يدرس النفقات العامة والايرادات العامة والموازنة العامة general equilibrium وتوجيهها من قبل الدولة لغرض تحقيق الاهداف المعلنة (الاقتصادية والاجتماعية).

. خصائص التعريف : التعريف يركز على (ان النفقات العامة والايرادات العامة اصبحت ادوات كمية بيد الدولة تستخدمها لتحقيق اهدافها المعلنة) . هدف المالية الحديثة يتمثل في :

(١) مكافحة التضخم

(٢) مكافحة البطالة

(٣) توفير الاحتياطي

(٤) اعادة وتوزيع الدخل

المميزات و الاسس التي قامت عليها المالية الحديثة

(١) هدف المالية الحديثة تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي : و لم يعد تحقيق التوازن المالي او المحاسبي (توازن الميزانية) هدفا و لم يعد له تلك القدسية التي كان يتمتع بها في الماضي.

(٢) تدخل الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي : اصبحت النفقات العامة و الإيرادات العامة جزءا من (الكميات الاقتصادية الكلية) واداة بيد الدولة في تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

(٣) تدخل الدولة في معالجة التقلبات الاقتصادية : اصبح بإمكان الدولة معالجة الدورة الاقتصادية (كساد - تضخم) وذلك بتخصيص (فائض الايرادات) المتحققة في سنوات الازدهار لتغطية العجز في سنوات الانكماش

(٤) غلبة الطابع الاقتصادى على مفهوم المالية العامة : بحيث توسعت اهدافها لتشمل معالجة التضخم و توزيع الدخل

(٥)تنويع الاعباء الضريبية : فقدت الضريبة حيادها التقليدي و حسب المالية الحديثة اصبحت الضريبة أكثر من كونها اداة تفرض على الاستهلاك فقط

(٦) المالية الحديثة تبحث فى طرق استخدام الاعباء الضريبية واثارها اقتصاديا واجتماعيا : و لم تعد المالية العامة تبحث فقط في توزيع الاعباء الضريبية

مقارنة بين المالية التقليدية والمالية الحديثة

المالية التقليدية	المالية الحديثة
التوازن الاقتصادي التلقائي	التوازن الاقتصادي الاجتماعي
حيادية الدولة (عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية)	تدخل الدولة في معالجة التقلبات الاقتصادية
صغر النفقات العامة والايرادات العامة	تعاظم النفقات العامة والايرادات العامة
تفرض الضريبة على السلع الاستهلاكية وتعفي السلع الاستثمارية لزيادة الايرادات وكبح التضخم	اصبحت الضريبة أكثر من كونها اداة تفرض على الاستهلاك فقط و المالية الحديثة تبحث فى طرق استخدام الاعباء الضريبية واثارها اقتصاديا واجتماعيا

طبيعة الحاجات العامة ونطاقها واشباعها

يجب تحديد تعريف الحاجات العامة والحاجات الخاصة لغرض معرفة نطاق النشاط المالي المستخدم لإشباعها في ضوء ذلك يمكن التمييز بين طبيعة النشاط العام والنشاط الخاص وعند ذلك نميز بين المالية العامة والمالية الخاصة.

الحاجات الخاصة : ان هذه الحاجات تكون فردية ويتحمل الفرد مسؤولية اشباعها مع اعطاء الفرد الحرية التامة في الظروف الاعتيادية. اي ان الفرد يدفع قيمة تلك الحاجات مثل الحاجة الى الطعام والمسكن.

الحاجات العامة : وهي تلك الحاجات التي يتم اشباعها بشكل جماعي من خلال الهيئات والمؤسسات الدولية.

- معايير تحديد طبيعة الحاجة:

اختلف كتاب المالية العامة حول التمييز ما بين الحاجة العامة والخاصة وفق المعايير التالية:

(١) اعتمد الفريق الأول : في تحديد طبيعة الحاجة العامة على طبيعة من يقوم بالإشباع وعليه فالحاجة الخاصة هي التي يقوم النشاط الخاص بإشباعها اما الحاجة العامة فتقع على مسؤولية الهيئات العامة النقد : بالرغم من بساطة هذا المعيار الا انه يعاب عليه انه لا يمكن تحديد طبيعة الحاجة العامة مسبقا

(٢) اعتمد الفريق الثاني : على مبدا من يحس بالحاجة فتكون خاصة اذا شعر بها احد الافراد وعامة اذا كانت الجماعة هي التي تشعر بها لذلك تعتبر الحاجة الفردية حاجة خاصة والجماعية تعتبر عامة

(٣) اعتمد الفريق الثالث : على قانون اقل المجهود الذي ينصرف الى تحقيق أكبر منفعة باقل تكلفة

(٤) اعتمد الفريق الرابع : على التمييز بين نوعي الحاجات بمعيار تاريخي فمثلا تعتبر الحاجة العامة هي الحاجة التي تدخل في نطاق وظائف الدولة التقليدية (الامن والدفاع والقضاء)

الفريق	المعيار المعتمد	الحاجة الخاصة	الحاجة العامة	النقد
الأول	طبيعة من يقوم بالإشباع	هي التي يقوم النشاط الخاص بإشباعها	تقوم الهيئات العامة بإشباعها	لا يمكن تحديد طبيعة الحاجة العامة مسبقا
الثاني	من يحس بالحاجة	اذا شعر بها احد الافراد	اذا شعرت بها احد الجماعة	تعتبر الحاجة الفردية حاجة خاصة والجماعية تعتبر عامة
الثالث	قانون اقل المجهود الذي ينصرف إلى تحقيق أكبر منفعة باقل تكلفة (معيار اقتصادي)	تحتاج مجهود قليل ومنفعة مقتصرة على الفرد	تحتاج مجهود كبير ومنفعة كبيرة للجماعة	اشباع الحاجات العامة لا تخضع لهذا القانون
الرابع	التمييز بين نوعي الحاجات بمعيار تاريخي	التي تدخل في نطاق واجبات الفرد	التي تدخل في نطاق وظائف الدولة التقليدية :الامن والدفاع والقضاء	أ- يعتمد على مرحلة الدولة الحارسة ب- لا يلائم مرحلة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

. تقييم معايير تحديد طبيعة الحاجة:

يعتبر تقييم هذه المعايير تقييم نسبي وليس مطلق كون ان الدولة لها مستويات مختلفة من الاهتمامات لإشباع الحاجات العامة بمعنى ان هنالك مهم واهم في منظور الدولة و بالتالي قد تحقق اشباع حاجة معينة وتتخلى عن اشباع حاجة اخرى من جهة اخرى قد يسعى الفرد الى تحقيق منفعة عامة من خلال اشباعه لحاجة خاصة.

ملاحظة هامة

ويجب ان نؤكد هنا على حقيقة هامة جداً انه لا يوجد حد فاصل بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة باستثناء (العدالة والدفاع والأمن) فهم حاجات عامة أما باقي الحاجات فنجد ان بعض الحاجات قد تكون عامة وقد تكون خاصة فنجد أن الدولة قد تشبع الحاجة الى التعليم من خلال المدارس الحكومية إي انها تشبع حاجة عامة في حين ان المدارس الخاصة تشبع نفس الحاجة إي انها حاجة خاصة.

النفقات العامة

اولاً: طبيعة النفقة العامة:

. النفقة العامة: هي مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخصية عامة لهدف عام لذلك كل النفقات غير النقدية و التي لا تستهدف النفع العام لا تعتبر نفقات عامة.

. عناصر او شروط او صفات النفقات العامة.

(١) مبلغ من النقود: وهو ثمن الاحتياجات العامة للدولة وان الغاية من استخدام النقود هو تسهيل عمل النظام المالي وعمل الرقابة على النفقات العامة.

(٢) صدور النفقة عن الدولة او احدى هيئاتها العامة : بما في ذلك هيئات الاقتصاد العام ومؤسساته التي تتمتع بشخصية معنوية مستقلة.

(٣) تحقيق النفع العام : ان هدف النفقات العامة هو اشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام.

- اشكال (صور) النفقات العامة :

(١) الاجور والمرتبات المدفوعة الى العاملين والمتقاعدين في الدولة

(٢) قيم السلع والخدمات الاساسية التي تشتريها الدولة بهدف اشباع الحاجات العامة وثمن رؤوس الاموال المنتجة

(٣) الاعانات المختلفة(وتدفع بدون مقابل مادي او خدمة) : فتح الاعانات الخارجية (للدول والهيئات الدولية) و الاعانات الداخلية (لفئات اجتماعية في الدولة)

(٤) تسديد اقساط وفوائد القرض العام

****

- مقومات النفقة العامة وحجمها:

. مقومات (قواعد او ضوابط) النفقة العامة :

(١) قاعدة المنفعة : تعني اتجاه النفقة العامة الى تحقيق أكبر قدر من المنفعة باقل كلفة ممكنة الى ان يتحقق حالة (تساوى المنفعة الحدية مع الكلفة الحدية)

المنفعة الحدية الاجتماعية : مقدار الكسب الذي يعود على افراد المجتمع ككل نتيجة النشاط الحكومي .

التكلفة الحدية : مقدار ما ضحى به المجتمع من انتاج القطاع الخاص نتيجة قيام الدولة بالنشاط الاقتصادي.

(٢) قاعدة الاقتصاد (بالنفقات) : الاقتصاد هو الحالة الوسطية بين (التقتير) وهو التقشف غير المبرر و بين (التبذير) الذي يتضمن الهدر والاسراف في الانفاق العام دون مبرر .

(٣) قاعدة الترخيص (بالصلاحيات) : عدم جواز الصرف الا بعد حصول موافقة الجهات المختصة سواء كانت الجهات تشريعية أو جهات الادارية مخولة قانونيا بالصرف .

حدود او حجم النفقة العامة:

يقصد بحدود النفقات العامة، المقدرة المالية للدولة على تحمل العبء المالية الذي يتطلبه نشاطها، فيزداد حجم النفقات العامة وينقص اعتمادا على العامل المالي (المقدرة المالية القومية).

يقصد بالمقدرة المالية القومية: قدرة الاقتصاد القومي (أي الدخل القومي) على تحمل الأعباء العامة بمختلف أشكالها وصورها التي تمثل الايرادات العامة للدولة مثل الضرائب، والقروض، والإصدار النقدي الجديد دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو بالمقدرة الإنتاجية القومية

. اهم عناصر (عوامل) المقدرة المالية

(١) الطاقة الضريبية القومية (٢) مستوى الناتج القومي

. اهم اشكال المقدرة المالية القومية :

(١) المقدرة التكليفية القومية : ويقصد به قدرة الوحدات الاقتصادية في الدولة على المساهمة الضريبة و بلوغ اقصى حصيلة ضريبية يطلق عليها (العبء الضريبي الامثل) اي قدرة الدخل القومي على تحمل العبء الضريبي

- العبء الضريبي الامثل : اقصى قدرة من الاموال يمكن تحصيله بواسطة الضرائب في حدود الدخل القومي في ظل النظام السائد وبدون اي ممارسة اي ضغوط مختلفة (سياسية اجتماعية).

. معايير تحديد العبء الضريبي الامثل : حدد الكتاب في المالية العامة الافتراضات التالية :

(١) معيار قيمة الاموال المنتجة :من يحقق أكبر قيمة بالأموال المنتجة

(٢) معيار تغير الدخل: إذ يعتبر تغير الدخل مؤشر للعبء الضريبي

(٣) معيار الحصيلة الضريبية: الذي يحقق أكبر حصيلة ضريبية ممكنة (وهو الافتراض او المعيار الافضل)

- المقدرة التكليفية الجزئية : القدرة التكليفية بالوحدات الاقتصادية اي مقدرة الاشخاص الطبيعية والمعنوية على المساهمة من خلال دخولهم على تحمل الاعباء العامة علما ان هذه المقدرة تتوقف على طبيعة الدخل وكيفية استخدامه.

(٢) المقدرة الاقراضية : مقدرة الدخل القومي على تلبية حاجات الاقراض العام والاستجابة لمتطلبات الدولة الائتمانية (قدرة الدخل القومي على اقراض الدولة بكافة مؤسساته) وتتوقف على عاملين هما :

(١) حجم الادخار القومي اذ يتوقف هذا الحجم - وفقا للتحليل الكينزي - على عملية توزيع الدخل بينه وبين الاستهلاك(Y= C + I) ، لذلك تنخفض القدرة على الاقراض لدى الدول النامية والعكس في الدول المتقدمة لان الدول النامية لديها (ميل الى الاستهلاك)

(٢) توزيع الجزء المدخر بين الاقراض العام والاقراض الخاص: تتحكم (قوة الدوافع للاستثمار) بمقدرة الدخل القومي للإقراض العام كالاتي :

. تتجه المدخرات لمصلحة الائتمان الخاص (اقراض الافراد) عندما تزداد فرص للاستثمار

. تذهب المدخرات لمصلحة الائتمان العام (اقراض الدولة) عندما تقل فرص للاستثمار

. ملاحظة: هناك علاقة طردية وثيقة بين حجم النفقات العامة وبين كل من :

١) حجم الإيرادات العامة

(٢) اتساع وتنوع وظائف الدولة

(٣) مستوى النشاط الاقتصادي

تقسيم النفقات العامة:

اولاً - التقسيمات العلمية (النظرية) للنفقات

التي تستند الى معايير اقتصادية، وتهدف هذه التقسيمات الى بيان اثر وطبيعة وغرض النفقات العامة

١: حسب انتظامها

أ_ نفقات عادية : تظهر بصور دورية محددة أي تتكرر في موازنة الدولة في كل عام مثل النفقات التشغيلية

ب_ نفقات غير عادية: ذات طبيعة استثنائية تنشأ لمواجهة حالة طارئة مثل الكوارث الطبيعية كالفيضانات والحروب

٢: حسب المقابل

أ_ نفقات حقيقية: تمثل تيارا نقديا من قبل الدولة يقابل تيار سلعي وخدمي مثل رواتب الموظفين و المشتريات الحكومية

ب_ نفقات تحويلية: تمثل تيارا نقديا من قبل الدولة لا يقابله تيار انتاجي مثل رواتب المتقاعدين و خدمة اجتماعية بدون مقابل

س/ لماذا سميت هذه النفقات بالتحويلية؟ ج/ لأنه يتم تحويل جزء من الدخل الوطني عن طريق الدولة الى المستفيدين من هذه النفقات من دون مقابل

٣: حسب نطاقها

أ_ نفقات مركزية :وهي تلك النفقات التي لها طابع وطني و تكون موجهة إلى عموم المجتمع وتنفق من قبل الحكومة مثل نفقات الوزرات السيادية : الداخلية والدفاع والمالية

ب_ نفقات محلية : موجهة الى منطقة معينة أو محافظة ويكون الانفاق من قبل الادارة المحلية مثل نفقات وزرات : التربية والبلدية والمالية

٤: حسب اثارها

أ_ نفقات انتاجية: تعطي دخلا اي لها مردود اقتصادي مثل المنشأت الاقتصادية العامة

ب نفقات استهلاكية : ليست لها مردود اقتصادي مثل اقامة منشأت عامة

ثانياً- التقسيمات الوظيفية للنفقات :

تختلف عن التقسيمات العلمية بانها تخضع لاعتبارات ادارية واقتصادية وتاريخية لذا فكل دولة تلتزم التقسيم الملائم لظرفها.

اولاً: التقسيمات الوظيفية للنفقات في المملكة المتحدة :

١_ نفقات فوق الخط expenditure above the line

أ_ نفقات ذات الاعتماد الثابت : وهي تلك النفقات التي لا تحتاج الى مصادقة البرلمان السنوية مثل نفقات : القصر الملكي ومرتبات رئيس مجلس العموم و فوائد الدين العام و نفقات المحاكم و تمول من خلال الضرائب والرسوم.

ب_ نفقات ذات الاعتماد المتجدد : وهي النفقات ذات الطبيعة المبعثرة ومن ثم تحتاج الى مصادقة البرلمان السنوية مثل نفقات الدفاع والصحة والتأمين الاجتماعي

٢_ نفقات تحت الخط expenditure below the line

تحتاج الى مصادقة البرلمان السنوية مثل تسديد فوائد الدين العام والنفقات ذات الطبيعة الرأسمالية (الاستثمارية) كقروض من الهيئات العامة و تمول من خلال القروض.

س/ ما الفرق الرئيسي بين النفقات فوق الخط و النفقات تحت الخط؟

ج/ نفقات فوق الخط يتم تمويلها بواسطة الضرائب والرسوم اما النفقات تحت الخط يتم تمويلها بواسطة القروض.

ثانياً: التقسيمات الوظيفية للنفقات في العراق :

وتتم على اساس توزيع النفقات العامة الى:

أ- الموازنة العامة الجارية

ب- الموازنة العامة الاستثمارية

ج- الموازنة الموحدة للقطاع الاشتراكي ذات النشاط الانتاجي والممولة ذاتيا

ويتم تقسيم نشاط الدولة الى تسع وظائف رئيسية يعطى لكل وظيفة اساسية رمز يتكون من مرتبتين عشريتين وفي نفس الوقت يقسم كل قطاع الى عدد من الوظائف الفرعية مع رمز فرعي عن الرمز المخصص للقطاع وكما يلي :

اسم القطاع	الرمز	اسم القطاع الفرعي	الرمز الفرعي
السلطة العامة | الادارة العامة	01	مجلس الوزراء	0101
		ديوان الرقابة المالية	0102
		وزارة الخارجية	0103
		وزارة الداخلية	0104
		وزارة الدفاع الوطني	0105
		وزارة العدل	0106
الدفاع الوطني	02		
التعليم العالي والبحث العلمي	03		
الخدمات الاعلامية والثقافية	04		
الخدمات الاجتماعية	05		
خدمات الصحة	06		
الخدمات الاقتصادية والمالية	07		
العلاقات الخارجية	08		
نفقات غير مصنفة	09		

ـ الاثار الاقتصادية للنفقات العامة

للنفقات العامة آثار مختلفة على الانتاج والاستهلاك و توزيع الدخل والاستقرار الاقتصادي.

اولاً- اثر النفقات العامة في الانتاج

(١) الآثار المباشرة : تؤثر على الافراد في العمل الى زيادة قدراتهم وتأمين مخاطر المستقبل بما يؤدي الى زيادة القدرة الانتاج وزيادة الادخار، لأن النفقات على الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي تؤدي الى زيادة قدرة الافراد على الانتاج والرغبة فيه من خلال ما توفره من رعاية صحية ومستوى تعليمي واستقرار نفسي ناتج عن الشعور بالأمان.

(٢) الآثار غير المباشرة : تؤثر النفقات تأثيراً غير مباشراً من خلال عاملي المضاعف والمعجل.

أ- المضاعف: multiplier | khan factor (K) او (M): هو معامل عددي يوضح مقدار التغيير في الدخل القومي الناتج عن التغيير في الانفاق القومي الاستثماري بمقدار وحدة واحدة من خلال ما تؤدي اليه تلك الزيادة من تأثيرات في الاستهلاك.

معادلة مضاعف الاستثمار البسيط

$$K.M = \frac{\Delta Y}{\Delta I}$$

او

مضاعف الاستثمار البسيط هو مقلوب الميل الحدي للادخار

$$K = \frac{1}{MPS}$$

او

مضاعف الاستثمار البسيط هو مقلوب واحد مطروح منه الميل الحدي للاستهلاك

$$K = \frac{1}{1 - MPC}$$

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}}$$

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

$$\text{الميل الحدي للادخار} = \frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}}$$

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

- العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار

MPC + MPS = 1

ملاحظات:

- عند الفقراء MPC دائما مرتفع، لأن أي زيادة في الدخل تذهب للاستهلاك

- توضح معادلة المضاعف الميل الحدي للادخار (MPS) والميل الحدي للاستهلاك (MPC)

- يمكن توضيح عمل المضاعف : على انه سلسلة متتابعة من الاجراءات تستعمل في ظل وجود طاقة انتاجية غير مستقلة.

- من خلال المضاعف البسيط نستطيع معرفة الزيادة النهائية للدخل: كلما زادت نسبة الانفاق من الدخل الاضافي الجديد كلما ازداد اثر المضاعف

الزيادة الأولية x قيمة المضاعف = الزيادة النهائية بالدخل

مثال : كانت الزيادة في الانفاق بمقدار 20 وحدة وكان (MPC=0.8) فما هو مقدار الزيادة النهائية للدخل

الحل: نستخرج اولا قيمة المضاعف البسيط

$$K = \frac{1}{1 - MPC} = \frac{1}{1 - 0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$$

الزيادة النهائية بالدخل = 5 X 20 = 100

- يوجد نوع اخر من المضاعف يسمى **بالمضاعف المركب** ويتمثل تأثير هذا المضاعف بحجم الاستثمار الذي يتأثر بالدخل الاستثمار المشتق.

مضاعف الاستثمار المركب: هو مقلوب الواحد الصحيح مطروحا من حاصل طرح الميل الحدي للاستهلاك من الميل الحدي للاستثمار

$$K = \frac{1}{1 - MPC - MPI}$$

- المضاعف البسيط يعتمد على MPS, MPC، بينما المضاعف المركب يعتمد على MPI, MPC
- علماً ان قيمة المضاعف المركب دائما اكبر من قيمة المضاعف البسيط.
- المضاعف : يعمل بشكل تراكمي بالاعتماد على الميل الحدي للاستهلاك (MPC)

- معادلات مهمة في مضاعف الاستثمار

معادلة استهلاك $C = Co + MPC * Y$

معادلة الادخار $S = - Co + MPS * Y$

معادلة استثمار $I = Io + MPI * Y$

حيث ان:

Co : الاستهلاك التلقائي

Io : الاستثمار التلقائي او المستقل

MPI : الميل الحدي للاستثمار (استثمار مشتق)

MPC : الميل الحدي للاستهلاك

MPS : الميل الحدي للادخار

- **(Io) الاستثمار التلقائي او المستقل ليس له علاقة بالدخل (ثابت)**
- **(MPI) الاستثمار المستقل له علاقة طردية بالدخل حيث يزداد الاستثمار بزيادة الدخل**

* يؤثر النفقات العامة بصورة غير مباشرة على توازن الدخل و يتحقق الدخل التوازني من خلال شرطين :

الشرط الاول: Y = C + I

Y = C + I

اي ان:

Y = Co + MPC y + Io + MPI y

- واذا تم اضافة الانفاق الحكومي الى النموذج :

Y = C + I + G

- اما اذا تم زيادة او فرض الضرائب المقطوعة ، فالضريبة يطرح من الدخل (Y) في المقدار الجبري في معادلة الاستهلاك

Y = Co + MPC (Y- T) + I

****

الشرط الثاني: S = I

S =I

- Co + MPS y = Io + MPI y

****

- مضاعف الضريبة

$$\mathbf{TM} = \frac{-b}{1-b}$$

ملاحظة : مضاعف الضريبة يجب ان تكون سالبة

****

- مضاعف الميزانية المتوازنة

$$\mathbf{BBM} = \frac{1}{1-b} + \frac{-b}{1-b}$$

****

- مضاعف الانفاق العام

$$\mathbf{GEM} = \frac{1}{1-MPC}$$

مثال : اذا توفرت لديك البيانات التالية :

$C = 3 + 0.7\ y$

$I = 2 + 0.2\ y$

المطلوب:

١- جد مقدار الدخل التوازني.

٢- جد مقدار المضاعف البسيط والمضاعف المركب .

٣- جد مقدار الدخل بافتراض وجود استثمار المستقل فقط مع تفسير النتيجة.

٤- احسب اثر اضافة الانفاق الحكومي و قدره (G=4) في النموذج.

٥- احسب اثر زيادة الضرائب بمقدار (T = 3)

٦- احسب مضاعف الانفاق العام مع تفسير النتيجة

٧- احسب مضاعف الضريبة.

٨- اثبت ان مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي الواحد الصحيح.

الحل:

المطلب الاول: مقدار الدخل التوازني

هناك شرطين لتحقيق الدخل التوازني

الشرط الاول :

$y = C + I$

$y = 3 + 0.7\ y + 2 + 0.2\ y \quad \rightarrow \quad y - 0.9\ y = 5$

$0.1\ y = 5 \quad \rightarrow \quad y = 50$

الشرط الثاني:

$S = I$

- نستخرج دالة الادخار S

$MPS + MPC = 1$

$MPS + 0.7 = 1$

$MPS = 1 - 0.7 = 0.3$

$S = -Co + MPS\ y$

$S = -3 + 0.3\ y$

- نطبق الشرط الثاني S = I

S = I

-3 + 0.3 y = 2 + 0.2 y → 0.3 y – 0.2 y = 2+3

0.1 y = 5 → y = 50

* قيمة الدخل في كلا الطريقتين متساويتين

المطلب الثاني: المضاعف البسيط والمضاعف المركب

$$\mathbf{K = \frac{1}{1-MPC} = \frac{1}{1-0.7} = \frac{1}{0.3} = 3.33}$$

$$\mathbf{K = \frac{1}{1-MPC-MPI} = \frac{1}{1-0.7-0.2} = \frac{1}{0.1} = 10}$$

المضاعف المركب < المضاعف البسيط

المطلب الثالث: مقدار الدخل بافتراض وجود الاستثمار المستقل فقط

الشرط الاول :

y = C + I

y = 3 + 0.7 y + 2 → y – 0.7 y = 5

0.3 y = 5 → y = 16.67

الشرط الثاني:

S = I

-3 + 0.3 y = 2 → 0.3 y = 2+3

y = 16.67

* نلاحظ انخفاض حجم الدخل التوازني عن السابق بسبب وجود الاستثمار التلقائي فقط

المطلب الرابع: اضافة الانفاق الحكومي و قدره (G=4)

y = C + I + G

y = 3 + 0.7 y + 2 + 0.2 y + 4 → y = 9 + 0.9 y → y – 0.9 y = 9

0.1 y = 9 → y = 90

* التفسير: نلاحظ زيادة الانفاق الحكومي ادى الى زيادة في الدخل بمقدار 40 وحدة .

المطلب الخامس: اثر زيادة الضرائب بمقدار (T = 3)

y = Co + MPC (y- T) + I

y = 3 + 0.7 (y – 3) + 2 + 0.2 y → y = 5 + 0.7y – 21 + 0.2 y

y = 0.9 y + 2.9 → y – 0.9 y = 2.9 → 0.1 y = 2.9

y = 29

* التفسير: نلاحظ ان فرض الضريبة بمقدار ٣ وحدات ادى الى انخفاض في الدخل بمقدار 21 وحدة .

المطلب السادس: مضاعف الانفاق العام

$$\mathbf{GEM = \frac{1}{1-MPC} = \frac{1}{1-0.7} = \frac{1}{0.3} = 3.33}$$

المطلب السابع: مضاعف الضريبة

$$\mathbf{TM = \frac{-b}{1-b} = \frac{-0.7}{1-0.7} = \frac{-0.7}{0.3} = -2.33}$$

نلاحظ ان مضاعف الضريبة يظهر بالسالب لأنه استقطاع من الدخل

المطلب الثامن : مضاعف الميزانية المتوازنة

$$\mathbf{BBM = \frac{1}{1-b} + \frac{-b}{1-b}}$$

$$\mathbf{= \frac{1}{1-0.7} + \frac{-0.7}{1-0.7} = \frac{1-0.7}{1-0.7} = 1}$$

و هو المطلوب .

معجل الاستثمار المسرع الاقتصادي

المقصود بالمعجل هو الزيادة في الاستثمار الناجمة عن تغيير مستوى الانتاج الناجم عن تغييرات في الطلب على هذا الانتاج.

المعجل : يشير الى الاثر الصافي للاستثمار (الاستثمار صافي) .

و يعتمد مبدأ المعجل .the acceleration principle على الاستثمار المشتق والذي يتأثر بحجم الدخل .

- ان أول من اقترح نظرية المعجل في صورتها الكاملة جون موريس كلارك في مقال نشر عام ١٩١٧ بعنوان (تسارع الأعمال وقانون الطلب) ويتلخص مبدأ المعجل الذي شرحه بما يأتي (إذا ازداد الطلب على السلع الاستهلاكية فإن هذه الزيادة من شأنها أن تحدث زيادة الطلب على البضائع الرأسمالية (الاستثمارية)المنتجة لهذه السلع الاستهلاكية)
- بين كلارك ان هنالك علاقة فنية بين راس المال وبين كمية الانتاج وتأخذ الصيغة التالية

$$\frac{K}{Y} = A$$

A معامل رأس المال ، المعجل
K كمية رأس المال اللازم توافره للإنتاج
Y حجم الانتاج (الناتج القومي)

- زيادة الانتاج تتطلب زيادة الطلب على المعدات الرأسمالية اللازمة للإنتاج

$$\frac{In}{\Delta Y} = A$$

In الاستثمار الصافي(investment net)
ΔY الزيادة في الناتج القومي

ويكمن صياغتها $In = A * Y\Delta$

وهذ يعني ان : الاستثمار الصافي يساوي الزيادة في الناتج القومي مضروبا في رأس المال الداخل في الانتاج.

- ان العلاقة بين التغير في مستوى الناتج والاستثمار تعرف بمبدأ المعجل (Acceleration Principle) ، كما يُعرف هذا المبدأ بأنه نسبة رأس المال الى الناتج .

- بعد ان يبدأ تأثير المضاعف تبدأ تأثيرات اخرى للمعجل من خلال الاستثمار المشتق .. بمعنى ان: زيادة الدخل بتأثير المضاعف سوف تؤدي الى زيادة الطلب على اموال الاستهلاك وسيجد المنتج بعد فترة عدم قدرته على مواجهة هذا الطلب الا من خلال شراء السلع والمعدات الرأسمالية فيزداد بذلك الطلب عليها.

ثانياً : اثر الانفاق على الاستقرار الاقتصادي

- يتعرض الاقتصاد الى حالات من توازن و عدم التوازن إي حالة انكماش في الاقتصاد أو حالة تضخم .

- **حالة التوازن الاقتصادي: وتعني العرض الكلي يساوي الطلب الكلي AD=AS**

و يتحقق التوازن الاقتصادي عند تقاطع منحنى الطلب والعرض، أو تساوي العرض الكلي و الطلب الكلي.

يتحقق التوازن باعتبار ان نقطة التوازن الاصلية عند مستوى الاستخدام الكامل (Full employment) بخلاف ذلك يحدث اختلال في الاقتصاد :

- **حالة التضخم : وتعنى الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي AD > AS**

وبمعنى مبسط هو كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع وهذا يعني زيادة إجمالي الطلب على السلع والخدمات على إجمالي الإنتاج و يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار بمعدلات تتزايد نسبتها كلما تزايد حجم الفجوة التضخمية بمقدار الزيادة في الطلب عن العرض الكلى.

- عندما يزداد النفقات ويرتفع الاسعار بالاستمرار يحدث التضخم و تكون الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي.

- اثار التضخم :

١- زيادة وهمية في حجم الانتاج

٢- ارتفاع المستوى العام للأسعار

- لمعالجة وردم الفجوة التضخمية تقوم الدولة بالعمل على امتصاص تلك الزيادة للتخلص من تلك الفجوة من خلال خفض الإنفاق الحكومي و زيادة الضرائب على الدخل .

- **اما حالة الانكماش : وتعنى الطلب الكلى اصغر من العرض الكلي AD < AS**

وبمعنى مبسط كمية قليلة من النقود تطارد كمية كبيرة من السلع فيؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار وتفشي البطالة بمعدلات تتزايد كلما اتسعت الفجوة الانكماشية بمقدار الزيادة في العرض الكلي عن الطلب الكلي .

- يحدث الانكماش عندما تقل النفقات فتنخفض الاسعار وتكون الطلب الكلي اصغر من العرض الكلي .

- اثار الانكماش:

١- انخفاض الاسعار

٢- انخفاض الناتج (الركود)

- لمعالجة وردم الفجوة الانكماشية يتم زيادة الانفاق الحكومي و خفض الضرائب على الدخل.

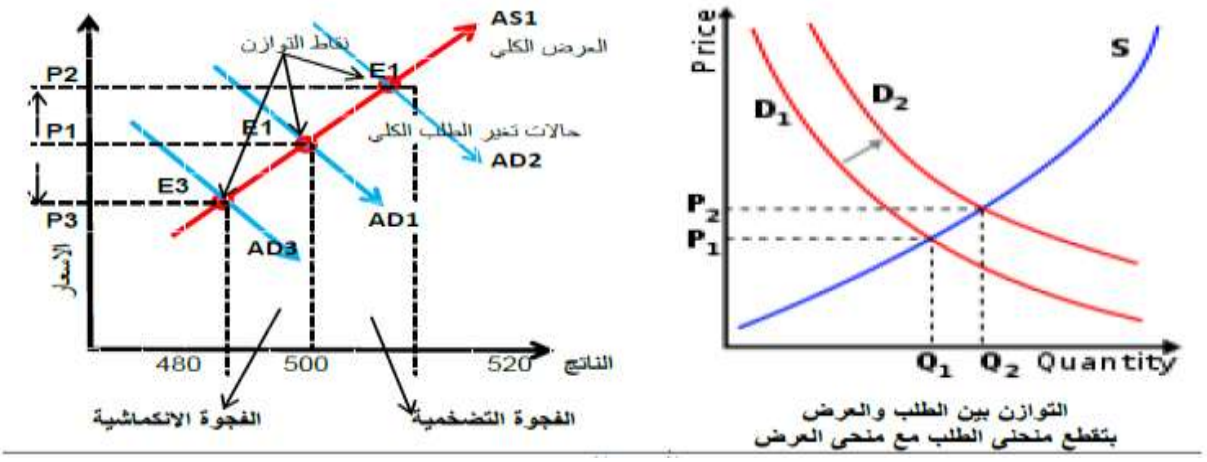

(١) عندما تساوى الطلب الكلى مع العرض الكلي : يتحقق التوازن الاقتصادي باعتبار أن نقطة التوازن (E1) الاصلية عند مستوى الاستخدام الكامل (full employment)بخلاف ذلك يحدث اختلال الاقتصاد

(٢) عندما يكون الطلب الكلى أكبر من العرض الكلي : يحدث التضخم أو الفجوة التضخمية (inflationary gap) ويترتب على ذلك زيادة في حجم الناتج - كما في الشكل اعلاه - بمقدار 20 وحدة منتجة عند النقطة (E2)، ولكن هذه الزيادة غير حقيقية وبناءً عليه ستنعكس هذه الزيادة على مستوى اسعار والخدمات والمعالجة وردم الفجوة يتم خفض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب على الداخل.

(٣) عندما يكون الطلب الكلى اقل من العرض الكلي: يحدث الانكماش والفجوة الانكماشية (deflationary gap) بمعنى أن حجم الانفاق القومي سيكون اقل من الناتج القومي ويترتب على ذلك انخفاض حجم الناتج - كما في الشكل اعلاه - بمقدار 20 وحدة منتجة عند النقطة (E3) و انخفاض الاسعار والمعالجة وردم الفجوة يتم زيادة الانفاق الحكومي وخفض الضرائب على الداخل .

****

ثالثا: اثر النفقات العامة في توزيع الدخل القومي

يتعرض الدخل القومي الى نوعين من التوزيع هما:

اولا: التوزيع الأولي للدخل القومي (توزيع الدخل بين المنتجين)

هو توزيع الدخل القومي بين المنتجين الذين ساهمو بالعملية الانتاجية في صورة مكافأة (عوائد) لعوامل الانتاج (اجور ، فوائد، ربح ، ريع) وتمارس الدولة تأثيرها فيه بطريقتين :

١- التوزيع المباشر:

أ - تحديد الاجور (للعمل) (يعني وضع حد ادنى للاجور)

ب - تحديد الفوائد (الرأس المال) (يعنى اقرار حد معين لسعر الفائدة)

ج- تحديد الايجارات (العقارات) (تحديد نسبة قصيرة للايجار)

د - تحديد الارباح (التنظيم) (السماح بتوزيع نسبة معينة من الارباح)

٢- التوزيع غير المباشر/ يتم من خلال تحديد اثمان السلع والخدمات المنتجة وهذا يؤثر على عوائد عوامل الانتاج.

ثانياً: التوزيع الثانوي للدخل القومي

وهو اعادة توزيع الدخل القومي بين المستهلكين

ويمكن التعرف على دور النفقات العامة في اعادة توزيع الدخل من خلال :

ا - التوزيع الرأسي / التوزيع على الفئات ذات الدخل المحدود والطبقات الفقيرة، وهي نفقات تحويلية اجتماعية (بدون مقابل) يتم توزيعها مجاناً وبأسعار رمزية وتتم من خلال فرض الضرائب على دخول الاغنياء وتوجه حصيلتها او بعض منها باتجاه الطبقات الفقيرة على شكل نفقات صحية وتعليمية او دعم اسعار السلع الاستهلاكية

ب التوزيع الأفقي (القطاعي): أي التوزيع لمصلحة القطاع المرغوب بتنميته وللشركات والمشاريع، وهي نفقات تحويلية عينية و اعانات .